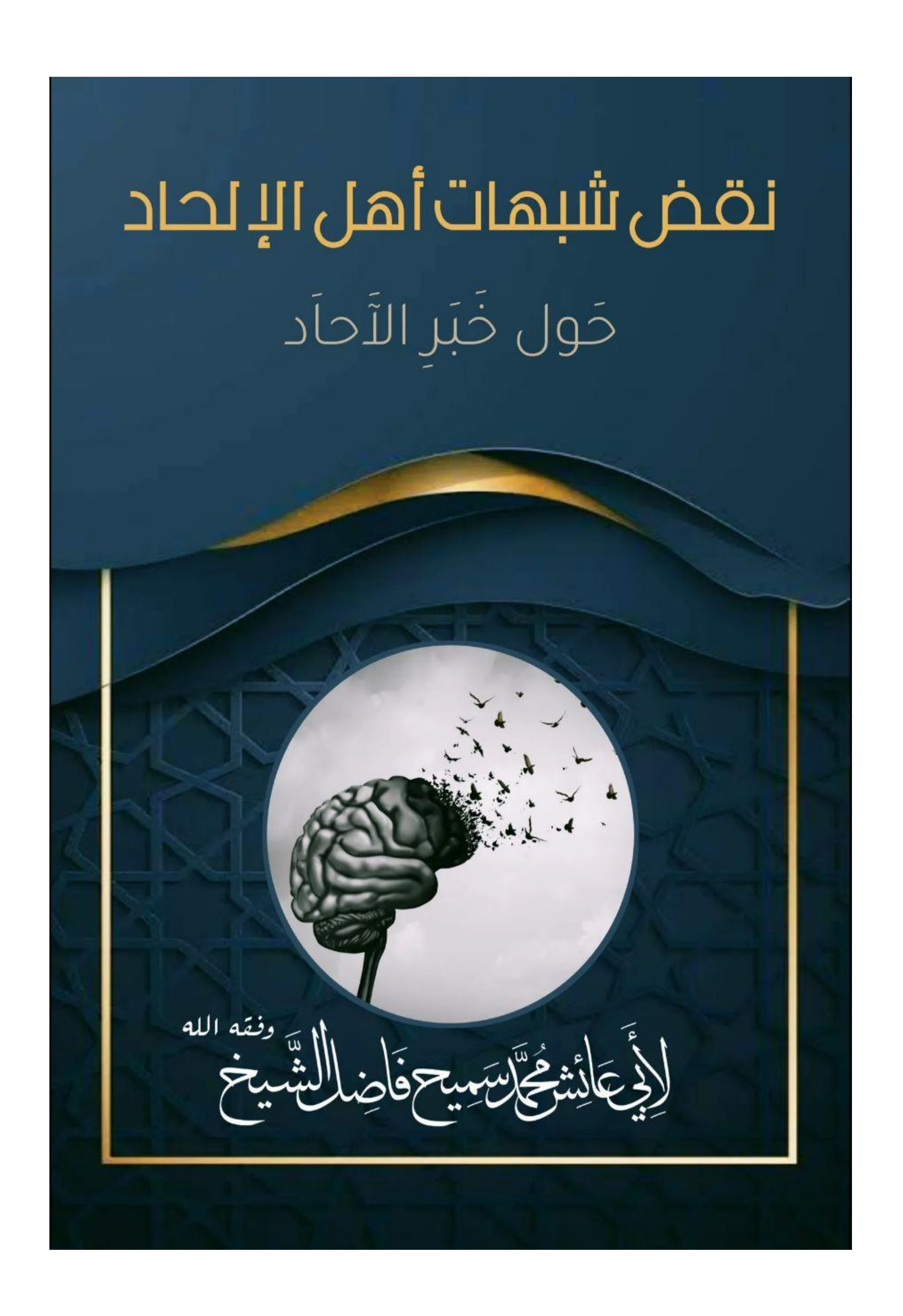

نقض شبهات أهل الإلحاد
حَول خَبَرِ الآحَاد
وفقه الله
لِأبي عَائِش مُحمّد سَمِيح فَاضِل الشّيخ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، **أما بعد:**

فمرحبًا بحضراتكم في لقاء جديد من لقاءات هذه الدورة المباركة، **رسالتان في يوم**، وكان الجزء الأول من هذا اللقاء عن حد خبر الواحد، وجهود أهل العلم في بيانه وبيان حجيته، وكذلك بيان من ألَّف فيه ورد على أهل البدع، وما الذي يُفيده هذا الخبر .

والجزء الثاني من هذا اللقاء يدور حول الشبهات التي أثارها هؤلاء المنكرون لسنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بصفة عامة، وفي أخبار الآحاد بصفة خاصة، فإن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قد أخبر عن أقوام يأتون بعده يردُّون سنته ويزعمون الاكتفاء بالقرآن، كما جاء في حديث المقدام بن معدي كرب أنه قال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«يُوشك أن يأتي رجل شبعان متكئ على أريكته يقول: ما وجدنا في كتاب الله من حلال أحللناه ومن حرام حرمناه»**، ثم قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«ألا إنما حرم رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مثلما حرم الله»**، فجاءوا بهذه الشبهات لرد سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولرد الاحتجاج بخبر الآحاد خاصة في باب المعتقد.

وكان لهم في ذلك شبهات، من هذه الشبهات: أنهم يقولون:

الشُّبهة الأولى:

لو اعتبرنا حُجية السنة ومنها خبر الآحاد فذلك يعني وجود مصدر آخر للتشريع، والله أمر أن نحكم بما أنزل فقط، وهو القرآن، فالقرآن هو المصدر الوحيد للتشريع، فكيف إذا جاء في هذه السُنة ما يقول إنه مثل القرآن، فقد جاء في السنة التي تحتجون بها أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «ألا إني أُوتيت القرآن ومثله معه»، فهل في سنة النبي كمثل القرآن في إعجازه وبيانه وغير ذلك؟ فدل ذلك على أن السنة ليست حجة، ومنها خبر الآحاد في العلم والعمل.

وهذه الشبهة جوابها يتلخص في بيان أن سنة النبي -ﷺ- وحي كالقرآن، فإن الذي أنزل القرآن هو الذي أنزل السنة، كما قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أو كما جاء في كتاب الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- أنه قال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[النجم:٣-٤].

ولو نظرنا في سياق هذه الآية، نجد أن الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- يقول: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾، فالفعل ﴿ يَنْطِقُ﴾ فعل مضارع جاء في سياق النفي، فيعم كل نطق للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مما يتعلق بالتشريع، فالنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لا ينطق إلا بما يُقوَّل، وبما يُخبَر به -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

ويُؤيد ذلك: أنه لما قال أناسٌ لعبد الله بن عمرو بن العاصي -رضي الله عنه-: تكتب كل شيء خلف رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهو الذي يتكلم في الغضب؟ فقال -عليه السلام-: "اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه الحق"، فكل نطق للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هو بعيد عن الهوى، بدلالة هذه الآية.

ثم قال الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾، ﴿إِنْ﴾ نافية بمعنى ما، ما هو إلا وحي يُوحَى، وهذا يفيد القصر بما وإلا، وهذا يفيد أن كل ما ينطق به النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مما يتعلق بالتشريع وحي من قِبل الله لا يزيد فيه ولا يُنقص.

ولذلك جاء عند أحمد في المسند وعند غيره في غيره من حديث أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «ليدخلن الجنة بشفاعة رجل ليس بنبي مثلُ أحد الحيين: ربيعة، ومضر»، فقال رجل: يا رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أوما ربيعة من مضر؟ ربيعة من مضر، أي: أليست ربيعة من مضر؟ فقال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إنما أقول ما أُقوَّل»، وهذا صححه الألباني بشواهده في الصحيحة، وهذا هو الشاهد من الحديث الذي يُبين أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كما ينطق بالقرآن كوحي هو كذلك ينطق بالسنة كوحي.

قال **الشيخ السعدي** -رحمه الله- في تفسير هذه الآية: "أي: لا يتبع إلا ما يُوحَى إليه، من الهدى والتقوى في نفسه وفي غيره، ودل ذلك على أن السنة وحي من الله لرسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كما قال تعالى في آية أخرى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾[النساء:١١٣]"، والحكمة بإجماع المفسرين هي السنة، فالذي أنزل القرآن هو الذي أنزل السنة.

وقال حسان بن عطية -رحمه الله- وهو من سادات التابعين قال كما في الكفاية للخطيب: "كان ينزل على النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن".

وهناك وقائع كثيرة في سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تبين ذلك، يعني الرجل الذي أتى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وسأله: ما للشيهد من أجر عند الله؟

فقال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**يُغفَر له كل شيء**»، ثم قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بعد ذلك: «**أين السائل؟**»، فقال: أنا يا رسول الله، قال: «**ماذا قلت؟**»، فسأل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- السؤال، فقال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**يُغفر له كل شيء إلا الدين، فإن جبريل جاءني وأخبرني بذلك**»، وهذا يدل كذلك على أن السنة وحي كالقرآن.

وأما المثلية التي ردوا بها هذا الحديث فينبغي أن تُفهَم في سياق الحديث؛ لأن السياق له دور مهم في فهم المراد، فهذا الحديث الذي جاء عن المقدام -رضي الله عنه- يقول فيه النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:

«**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا وإنما حرم رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مثل ما حرم الله**»، ما الذي أراده النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ها هنا بالمثلية؟ أراد مثلية الوحي، مثلية التحليل والتحريم، مثلية المنع والإباحة، فكما يوجد في كتاب الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- ما يدل على التحريم والاستحباب والإباحة والكراهة فهذا كذلك يوجد في سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

ودليل ذلك: أنه قد جاء في بعض روايات هذا الحديث: أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «**ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع**»، وهذا الحكم استقلت به سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- دون القرآن، فهي وحي كالقرآن، ولا يُفهَم من ذلك من هذه المثليةِ المثليةَ في النظم والبلاغة والإعجاز، لأنه كما أخبر الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- هذا مما اختص به كتابه: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ**

الإنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[الإسراء:٨٨].

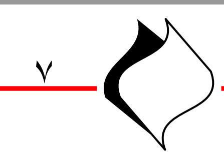
الطالب: ....

الشيخ: أحسنت، نعم، مما يدل على أن السنة وحي: أن رجلًا كان في مجلس عمران بن حصين -ﷺ وعن أبيه- فقال: لا تُحدثونا بهذه الأحاديث، يكفينا القرآن، فقال له عمران: "ادنُ مني، ثم قال له: هل تجد في القرآن الظهر أربعًا؟ هل تجد العصر أربعًا؟ هل تجد المغرب ثلاثًا تجهر في اثنتين وتُسر في الثالثة؟ هل تجد الطواف سبعًا؟ وأخذ يُعدد عليه، ثم قال له: يا هذا، خذوا عنا"، يعني خذوا عنا سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- "فإن لم تفعلوا لتضلُن".

فهذا كذلك يدل على أن السنة وحي من الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لأن بها بيان المجمل، وتفسير المبهم، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، فكل ذلك جاء في سنة النبي، وإلا فانظر في أعظم العبادات، الصلاة، الصوم، الزكاة، الحج، جاءت هذه الأركان مُجملة في كتاب الله، وبينتها سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

الشُّبهة الثانية

قالوا: إن أخبار الآحاد لا تفيد العلم، وإنما تفيد الظن، والله تعالى قد ذم أقوامًا أخذوا بالظن، حيث قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ﴾[النجم:٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[النجم:٢٨]، فلو أخذنا بخبر الآحاد في العقيدة أخذنا بالظن دون اليقين، ولذلك لا نعتبر أخبار الآحاد في العقيدة.



والجواب عن ذلك: أن هذا الشرط شرط عقدي، فيحتاج إلى أن يتواتر تواتراً لفظياً، أن يُنقَل ذلك بكثرة تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب، ودون ذلك خرط القتاد، هذا أولًا.

الجواب الثاني: أن هذا القول ليس عليه أثارة من علم، لا من كتاب الله، ولا من سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولا من قول عالم مُعتبر، بل هو قول محدث ظهر على يد المعتزلة، بل لعله لم يظهر قبل الإسلام على يد أحد حتى ظهر على يد هذه الفرقة -فرقة الجهمية- فإن الأنبياء والرسل كانوا يرسلون أتباعهم ليبلغوا الدين للناس، كما أرسل عيسى -عليه الصلاة والسلام- الحواريين ليبلغوا الدين للناس، لكن هؤلاء جاءوا بقول محدث، وهو قول الجهمية، ثم تلقفه بعد ذلك المتكلمون على اختلاف بدعهم، فكل المتكلمين جهمية فمستقلٌ ومستكثر، ثم لما كانت أغلب الكتب المصنفة في أصول الفقه من وضع المتكلمين انتشر هذا القول كأنه لا خلاف فيه، فأغلب الكتب إن لم تكن كل الكتب المصنفة في الأصول تنص على هذا الأمر؛ أن أخبار الآحاد يُعتد بها في العمل دون العلم والعقيدة، لماذا؟ لأن الذي وضع هذه الكتب أناس تأثروا بالمتكلمين في الاعتقاد.

قال أبو المظفر السمعاني -رحمه الله- في بيان حد الخبر الذي يُقبَل: "إن الخبر إذا صح عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ورواه الثقات، والأئمة، وأسنده خَلَفُهم عن سلفِهم، إلى رسول الله -ﷺ- وتلقته الأمة بالقبول، فإنه يُوجب العلم، قال: وهذا قول عامة أهل الحديث، والمتقنين من القائمين على السنة، وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به شيء اخترعته القدرية والمعتزلة".

لماذا اخترعوا ذلك؟ قال: "وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا

القول"، فأحسنوا الظن بهم، فأخذوا القول كأنه من المسلَّمات، فكل من ردد هذا القول ممن هم شافعية، أو مالكية، أو حنفية، أو ممن تأثر به كذلك من متأخري الحنابلة، أو غير ذلك في الفقه، هؤلاء تجدهم أشعرية في المعتقد، أو على الاعتزال، وهذا أمر عجيب يعني، يقول: إنه أشعري في المعتقد وشافعي في المذهب، طيب، وهل كان الشافعي على ضلالة في المعتقد؟ وهل كان مالك على ضلالة في المعتقد؟ وهل كان أبو حنيفة على ضلالة في المعتقد؟ هذا أمر غريب، فكل من ردد ذلك تجد بضاعته مُزجاة في الحديث، وسيأتي بيان السبب الذي من أجله رد هذه الأخبار، فهؤلاء بضاعتهم مزجاة في الحديث، كما نصوا هم أنفسهم على ذلك، كالغزالي، والجويني، والرازي.

ولذلك يقول **ابن تيمية** -رحمه الله- عن هؤلاء في الانتصار لأهل الأثر، والكتاب المطبوع باسم: رد المنطق، قال: "لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يُعد به من عوام أهل الصناعة فضلًا عن خواصها، ولم يعد الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلمًا وأحاديثهما إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة"، يعني زي ما العامي في الشارع كده بيقول ده في واحد اسمه البخاري جامع حديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في كتاب صحيح البخاري، لا يعرفه إلا ذلك، هؤلاء كذلك ما كانوا يعرفون من هذه الأحاديث إلا كما يعرف العامة، لا يُفرقون بين الصحيح المتواتر والحديث المفترى المكذوب، "وكتبهم أصدق شاهد بذلك، ففيها العجائب".

ولذلك ذكر -رحمه الله- في التسعينية وهو كتاب ألفه في مسألة الكلام، فذكر فيه ما يُقارب التسعين وجهًا أو أكثر من تسعين وجهاً في الرد على هذه البدعة، فذكر -رحمه الله- في التسعينية مثالًا على ذلك من كتب أبي المعالي.

ولذلك نتعجب أنه منقول عن أبي المعالي أنه يقول: "بالإجماع على وجوب العمل بخبر الآحاد"، لعله يقصد العمل دون الاعتقاد، كما يقولون.

شيخ الإسلام يقول: "واعتبر ذلك بأن كتاب أبي المعالي الذي هو نخبة عمره –وهو نهاية المطلب في دراية المذهب في فروع الفقه الشافعي– ليس فيه حديث واحد معزو لصحيح البخاري إلا حديث واحد في البسملة، وليس ذلك الحديث في البخاري كما ذكر"، هكذا يقول شيخ الإسلام، "فأحاديث النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– عندهم –عند هؤلاء المتكلمين ومن تأثر بهم– بمنزلة خليفة يُعطَى السكة والخطبة، رسمًا ولفظًا، كتابةً وقولًا من غير أن يكون له أمر ولا نهي مُطاع"، وهذا وُجد في فترات ضعف الدولة العباسية، لما تسلط بنو بُويه على الدولة العباسية، ما كان للخليفة إلا أن يُدعَى له على المنبر وإلا السكة، أن تُوضَع صورته أو أن يُوضَع اسمه على العملة، الدينار والدرهم، فقط، وأما الأمر والنهي فلهؤلاء.

"فله صورة الإمامة بما جُعل له من السكة والخطبة وليس له حقيقتها، وهذا مبلغ تعظيمهم لحديث رسول الله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–"، كأن حديث النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– إنما جُعل للتبرك فقط، يُوضَع في السيارة، أو يُوضَع في البيت، أو يُقرأ كما يَقرأ هؤلاء الذين يُسندون حديث النبي –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وأغلبهم متكلمون، ومتصوفة، وأما من علموا بهذا الحديث فلا يعملون به، خاصةً في باب الاعتقاد.

سؤال: ماذا عن هذه الآيات التي استدلوا بها من قول الله –تبارك وتعالى–: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾[النجم:٢٣]؟

نقول: هذا استدلال بالآيات في غير محلها؛ لأن الآيات نزلت في ذم المشركين، تذمهم على اتباعهم الظن، الذي هو مجرد التخرص والتخمين، كما قال الله –تَبَارَكَ وَتَعَالَى–: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[الأنعام:١١٦]، فلو كان المراد كلَّ ظن فهو حجة عليكم، فإنكم تقولون: إن حديث الآحاد او خبر

الآحاد يُعمَل به ولا يدخل في الاعتقاد، فلو كانت الآية تُفيد كل ظن لرُدت كل أحاديث الآحاد، فلا تُقبل لا في عمل ولا في علم، بينما أنتم تُفرقون بين الأحكام والعقائد، وهذا التفريق لا دليل عليه كما سبق، بل دل الدليل على أن خبر الواحد الصحيح المحتف بالقرائن، سبق بيان هذه القرائن:

- كأن يأتي في الصحيحين،
- وتتلقاه الأمة بالقبول،
- أن يكون حديثًا مشهورًا، تعددت طُرقه ومخارجه،
- هناك صفة فيمن روى هذا الحديث عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رواة الحديث كلهم أئمة ثقات.

كل هذه قرائن تفيد العلم، وتفيد أنه حجة في العقائد كما هو حجة في العمل، وهذا معروف في عهد النبي -ﷺ- وفي عهد أصحابه رضي الله عنهم، ومن جاء بعدهم من القرون الفاضلة.

أذكرُ بعض الأحاديث:

- حديث معاذ -رضي الله عنه- لما بعثه النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بعثه وحده، السقاف الذي كان الشيخ الألباني يرد عليه يحتج على هذا ويقول: النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم يرسل معاذًا وحده، بل أرسل معه أبا موسى، وأرسل معه فلان، فنقول: هذا لا يُخرجه عن حد خبر الواحد، لأن خبر الواحد لا يعني واحدًا فقط، صحيح؟ إنما هو الذي لا يبلغ حد التواتر.
- كذلك حديث مالك بن الحُويرث، لما وفد على النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في نفر من قومه، والنفر من ثلاثة لعشرة، فقال لهم النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ-: «ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم وعلموهم»، علموهم العمل والعقيدة، العبادات والاعتقادات، الإسلام والإيمان والإحسان، فهذا كذلك حجة عليهم.

- ولذلك بوّب عليه الإمام البخاري -رحمه الله- ما جاء في إجازة خبر الواحد، هذا بالنسبة لعهد النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-
- ابن عمر -رضي الله عنه- كان يحتج بخبر الواحد في العقائد، وله في ذلك أول حديث في صحيح مسلم، حديث جبريل، يرويه عن أبيه عن عمر، فهو يرويه عن واحد عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهو أصل في باب العقيدة.
- النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كما عند مسلم لما جاءه تميم الداري -رضي الله عنه- وأخبره بخبر الجساسة، تميم الداري -رضي الله عنه- وكان رجلًا نصرانيًا وأسلم، وكان من خيار أصحاب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لما جاء النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأخبره بخبر الجساسة وبخبر المسيح الدجال هل قبِل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- منه ذلك أم رده؟ جمع النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أصحابه وطلب من تميم أن يعيد ذلك مرة أخرى على أصحابه -رضي الله عنهم- وهذا خبر كذلك في العقائد.

حتى لو قالوا: إن ذلك يُقبَل لو تنزلنا معهم، إن ذلك يُقبَل في العمل دون العقيدة، فنقول كما قال الشيخ وسبقه إلى ذلك الشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- فقال: "إنه ما من عمل إلا ومعه اعتقاد"، لأنك إن كففت عن شيء فذلك عن اعتقاد أن الله هو الذي حرمه، وإن فعلت شيئًا استحبابًا فهذا عن اعتقاد أن الله هو الذي يُحبه، وكذلك رسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فكل عمل لا بد أن يقترن بالاعتقاد، نعم.

الطالب: ....

الشيخ: أخبار كثيرة جدًا، نعم أحسنت، جزاكم الله خير، طيب، لا يُتصور إن في عمل بدون نية، كذلك لا يُتصور عمل بدون اعتقاد.

إشكالٌ لا جواب له عند مَن يفرق بين العلم والعمل!!

ثم يُقال لهؤلاء الذين يعني يتصدرون على أنهم يُناظرون الحداثيين والمنكرين لسنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- من الأزاهرة وغيرهم، ويقولون دائمًا للحداثيين: البخاري خط أحمر، تجد هذا في مناظرات إبراهيم عيسى وإسلام بحيري وغيرهم، إذا ناظرهم أحد الأزاهرة.

فيقال: كيف لو احتج عليكم إسلام بحيري مثلًا بحديث في البخاري في الاعتقاد، هل ستقولون له هو خبر آحاد؟ ثم إن البخاري خصص كتابًا في صحيحه في أخبار الآحاد، وذكر فيه بعث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لمعاذ بن جبل لليمن، وبعث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لعبيدة بن الجراح -ﷺ- لأهل نجران يُعلمهم دينهم، وذكر فيه حديث مالك بن الحويرث السابق، وبوَّب ما كان من بعث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- للأمراء والملوك من الرسل، ثم آخر كتاب في صحيح البخاري -كتاب التوحيد- ماذا تصنعون لو ناظركم في كل ما جاء في هذا الكتاب؟ واحتج بحديث من هذا الكتاب، كيف ستردون؟ وما وضعه الإمام البخاري إلا للرد على الجهمية، هذا الكتاب في الرد على الجهمية، ما وضعه في بيان أركان الإسلام، ولا الإحسان، ما وضعه في بيان القضاء والقدر، ولكن لوجدت أغلب تبويبات هذا الكتاب تجدها في بيان وإثبات صفات الله -تبارك وتعالى-.

ولذلك **قال الحافظ ابن حجر** -رحمه الله- قال: "ما وضع البخاري هذا الكتاب إلا للرد على الجهمية وأفراخهم ممن لا يحتج بخبر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

في إثبات صفات الرب"، كتاب التوحيد، وفي بعض النسخ كتاب التوحيد والرد على الجهمية.

"وهذا الكتاب – كتاب التوحيد- اشتمل من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث، وخمسة وأربعين حديثًا أغلبها إن لم تكن كلها من أخبار الآحاد، فماذا تفعلون؟"، وذا كلام يُوجَّه للذين يردون على الحداثيين والتنويريين، فالصحيح أن خبر الآحاد يفيد العلم اليقيني إذا احتفت به القرائن، ومن تلكم القرائن كما قلنا إجماع الحفاظ على تصحيحها، كالصحيحين، والإجماع حجة قطعية عند هؤلاء، والأمة لا تجتمع على ضلالة.

الشُّبهةُ الثالثة

من شُبههم كذلك: "يقولون في هذه الأحاديث: ما يُخالف موجبات العقول من تنزيه الله –تبارك وتعالى– عن الشبيه والمثل"، وهذا أصل عندهم، "ويحتجون بقول الله –تبارك وتعالى-: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى:١١]".

ولعل هذا الأمر يصلح خُطةَ بحثٍ بالماجستير أو الدكتوراة، أعني: احتجاج الطوائف أو الفرق بهذه الآية، الطريقة والآثر المترتب على ذلك، يعني الجهمية يحتجون بهذه الآية، المعتزلة، الأشعرية، الماتريدية، أهل السنة والجماعة، يحتجون بهذه الآية، المثبت يحتج بها والنافي يحتج بها.

فيقولون: في هذه الأحاديث ما يخالف موجبات العقول، من تنزيه الله عن الشبيه والمثل، فإذا أخذنا بهذه الأحاديث في العقائد بوجه عام وفي باب الصفات بوجه خاص هذا يلزم منه إثبات الجسم، والجارحة، والحيز، والأبعاض، والأجزاء لله تعالى، وهذا تجده في الكتب التي يدرسها الأزاهرة في المراحل الإعدادية والثانوية والجامعات،

والله -سبحانه وتعالى- منزه عن ذلك من جهة العقل قبل الشرع، فوجب رد هذه الأحاديث.

ونُجيب عن ذلك ونقول: إن ذلك -يعني ما جاء في هذه الأحاديث- ليس مما يُخالف موجبات العقول، لأن الذي خلق العقل هو الذي أنزل النقل، أنزل القرآن وأنزل السنة، كما أن مما تُوجبه العقول السليمة: إثبات الكمالات لله تعالى، ولا يكون ذلك إلا بإثبات ما أثبته الله لنفسه، وهذا ما كان عليه الصحابة والسلف، فالكمال في الإثبات المفصل، والنفي المجمل، ولذلك كثر الإثبات المفصل في كتاب الله وفي سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فالذي يُوجبه العقل السليم إثبات ذلك لا نفيه، نعم.

الطالب: ....

الشيخ: نعم، سيأتي هذا، فالمراد بموجبات العقول عند هؤلاء العقولُ الفاسدة، التي -كما جاء عن **عمر** رضي الله عنه- "أعيتها السنن أن يحفظوها، وتفلتت منهم أن يعوها، فسُئلوا في الدين فقالوا برأيهم"، هذه عقول أهل اليونان، وأصحاب الفلسفات، ليست عقول أهل الإسلام ممن أحسن الفهم عن الله ورسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هذه عقول الحداثيين المتأثرين بالمناهج الغربية، وكتابات المستشرقين.

وأما قولهم: إن ذلك يلزم منه التمثيل والتشبيه فلا يلزم؛ لأنه -سبحانه وتعالى- ليس كمثله شيء، كما قال في هذه الآية، فكما ليس كذاته ذات فكذلك ليس كصفاته صفات، فنُثبت الصفة كما نُثبت الذات، نحن نُثبت الذات إثبات وجود لا إثبات كيفٍ نعلمه ونحيط به، فكذلك نثبت الصفة إثبات وجود، ومعنى لا إثبات كيف نعلمه، فالقول في الذات كالقول في الصفات، والقول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر، وأنتم تقولون بإثبات بعض صفات الرب -تبارك وتعالى-.

وأما هذه الألفاظ التي يذكروها فإياك أن تخشى من ردها، يعني الجوهر، والعَرَض، والجزء، والبعض، فهذه الألفاظ تُرَد، لكن يُستفصَل عن المعنى، ماذا تريد بالمعنى؟ أو ماذا تريد بهذه الألفاظ هنا؟ فإن أثبتوا معنى حقًّا قبلنا المعنى ورددنا اللفظ، لأنه لم يرد لا في كتاب الله ولا في سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وإن أثبتوا معنى باطلًا يقتضي التمثيل والمشابهة رددنا اللفظ والمعنى.

الطالب: ....

الشيخ: نعم كما قال **شيخ الإسلام:** "متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئًا، ومتصوفة الجهمية يعبدون كل شيء".

الطالب:......

الشيخ: ما كانوا يسألون عن الإسناد، نعم، جزاكم الله خيرًا.

الشُّبهة الرابعة:

يقولون: خبر الواحد يرويه الواحد والاثنان، ومن لم يبلغ مجموعهم حد التواتر، وقد يتطرق إليهم الغلط، سواء كان هذا الغلط في السند، أو في المتن، وما كان سبيله كذلك لم يجز الاحتجاج به في العقائد.

وأفضل جواب لهذه الشبهة: ما ذكره **ابن تيمية** -رحمه الله: في كتابه "جواب الاعتراضات المصرية على الفُتيا الحموية"، فإنه قال -رحمه الله- هم يقولون هذه الأحاديث يتطرق إليها الغلط، صحيح؟ فكيف يُحتج بها في العقائد؟ شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لما ردَّ ردًّا من أكثر من وجه:

■ **الوجه الأول**: "أن هذه الأحاديث تُوافق القرآن وتطابقه، ولذلك الأحاديث التي جاءت في الصفات مذكور أصلها في القرآن، ويدل على ما دلت عليه، وإنما الحديث مع القرآن بمنزلة الحديث مع الحديث الموافق له، والآية مع الآية بمنزلة الآية الموافقة لها، وبمنزلة موافقة القرآن للتوراة، حتى قال النجاشي لما سمع القرآن قال: إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة، وكذلك قال ورقة بن نوفل لما ذكرت له خديجة أمر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فقال: هذا الناموس الذي كان يأتي موسى، فإذا كان في القرآن أن لله تعالى علمًا وقدرةً لذكرنا قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في حديث الاستخارة، والذي قال: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك، وقال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كما في السنن قال: **«اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق»**.

قال رحمه الله: فهذا موافق لما جاء في القرآن، وكذلك إذا ذكرنا قوله تعالى في الحديث الصحيح لأهل الجنة: **«ألا أعطيكم ما هو أفضل من ذلك؟»** -يقول الله تبارك وتعالى ذلك لأهل الجنة- **«أُحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم أبدًا»**، وما جاء في قول الأنبياء في حديث الشفاعة: **«إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»**، أو ذكرنا قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«إن الله يحب»** -في إثبات صفة المحبة لله- **«العبد التقي الغني الخفي»**، أو قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«إن الله يحب العبد المُفتَّن التواب»**، هذا في إسناده كلام، أو قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«إن الله يعجب من راعي غنم على رأس جبل شظية»**، أو من قول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غيره»**، أو ذكرنا قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«لا تقولوا: ما شاء الله وشاء مُحَمَّد، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء مُحَمَّد»**، ونحو ذلك، فإنما نذكر هذه الأحاديث

موافقة لكتاب الله تعالى، من غضبه، ورضوانه، ومحبته، وعجبه، ومشيئته، وغير ذلك، فالأحاديث التي يردونها أصلها في كتاب الله -تبارك وتعالى-.

▪ **ثانيًا:** قال: "ولهذا كان أئمة السلف يذكرون الآيات وما يناسبها من الأحاديث في هذا الباب وسائر أبواب العلم"، يعني في العمل والعلم، "مثل ذكر آية الطهارة والصيام والحج والجهاد، وما يناسب ذلك من الأحاديث التي تقرر معناها وتفسر مجمله، وكذلك إذا ذُكرت الآيات في محبة العبد لربه، وتوكله عليه، وإخلاصه له، وخوفه، ورجائه، ونحو ذلك، ذُكر معه الأحاديث الموافقة للقرآن في ذلك، وكذلك إذا ذُكر ما في القرآن من صفة المعاد والجنة والنار ذُكر ما في الأحاديث مما يوافق ذلك، أو ذُكر ما في القرآن من قصص الأولين، وتذكير الله لسلفنا المؤمنين بآلائه عليهم في حياة رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-".

قال: "ومعلوم بالضرورة أن هذا مما اتفق عليه المسلمون، وهو أحسن ما يكون من بيان اتفاق القرآن والحديث، فهذا نافع في تفسير القرآن الذي هو تأويله الصحيح، ونافع في إثبات ما دل عليه القرآن والحديث من الأحكام الخبرية العلمية الاعتقادية، والأحكام العملية الإرادية، ثم الآية قد تكون نصًا، وقد تكون ظاهرة، وقد يكون فيها إجمال، فالحديث يقرر النص ويكشف معناه كشفًا مفصلًا، ويُقرب المراد بالظاهر، ويدفع عنه الاحتمالات، ويُفسر المجمل ويُبينه ويوضحه، لتقوم حجة الله به، وليتبين أن الرسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بيَّن ما أُنزل إليه من ربه، بيَّن معناه وحروفه جميعًا".

قال: "وبهذا جرت عادة أئمة السلف وأتباعهم المصنفين في الأبواب أن يذكروا الآيات والأحاديث، كما جاء عن أحمد، وإسحاق، كانوا يحتجون على أحاديث النزول وصحة معانيها بما في القرآن من آيات المجيء والإتيان، قال: وهل ينكر ذلك من له أدنى عقل؟".

إذن هذه طريقة الأئمة المقتدى بهم من السلف، فماذا صنع الخَلف؟ ماذا صنع هؤلاء؟ تركوا الحديث ولجأوا إلى اللغة.

قال شيخ الإسلام: "وأيما أحسن"، هنا يَردُّ على استدلالهم باللغة وترك حديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: "أيما أحسن: الاستدلال على معاني الكتاب بما رواه الثقات الأثبات ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- المبلغ عن الله المبين لما أنزل الله عليه، وبما قاله الصحابة والتابعون وأئمة الهدى، وتأويل القرآن الذي هو تفسيره بهذه الطرق، أم يُؤخذ تفسير القرآن وتأويله وبيان معانيه من أئمة الضلال وشيوخ التجهم والاعتزال، كالعلاف، والنظام، والمريسي، ونحوهم؟

قال رحمه الله: فإن هذه التفسيرات والتأويلات عنهم وعن أمثالهم، أو ما يُنقل ذلك عن بعض أهل العربية، الذي يتكلم فيه بنوع من الظن والهوى، وإن كان أئمة العربية وعلماؤها على خلاف، أيما أحسن؟ الاستشهاد على معاني القرآن بنفس ألفاظ رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وألفاظ الصحابة والتابعين التي يُستفاد بها معنى الآيات على الخصوص وهو المطلوب، ويُعلَم بها اللغة التي نزل بها القرآن، وبها خاطب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالنقل الصحيح الثابت، أو الاستشهاد على ذلك ببيت من شعر؟"، وهذه كذلك تصلح رسالة ماجستير أو دكتوراة، ألا وهي الاستشهاد بالشعر أو أبيات الشعر التي استدلت بها الفِرق في نصرة عقيدتها، طيب.

كقوله ...:

إن الكلام لفي الفـــؤاد وإنما   جُعل اللسان على الفؤاد دليلًا

وهذا البيت يستدل به الأشعرية على مسألة الكلام النفسي.

قال: وكقوله:

قد استوى بشر على العراق   من غير سيـــف ودم مهـــراق

وهذا يستدل بها طوائف الجهمية على نفي استواء الله -تبارك وتعالى- حقيقةً على عرشه، وتأويل ذلك أو تحريفه بالاستيلاء.

وكقوله:

وجـــوه يوم بدر ناضـــرات إلى الرحمن تنتظر الفـــلاح

فيستدلون به على أن النظر الوارد في الآية هو الانتظار، وليس هو النظر إلى وجه الله -تبارك وتعالى-.

قال: "وأمثال ذلك من الشعر الذي قد يقال فيه إنه لم يُروَ بإسناد صحيح عن قائله، بل كثير من أهل صنعة الشعر يُكذبه، قال: ولو رُوي بإسناد فمن المعلوم أن -حتى لو رُويَ بالإسناد- قال: من المعلوم أن أسانيد الحديث والآثار أكثر وأكبر، والعلماء بها أعلم وأصدق، وهم أعداد لا يحصيهم إلا الله".

ثم قال بعد ذلك: "من المعلوم أن اللغة المستفادة من الشعر والغريب الذي يعلمه الآحاد دون ما يُستفاد من نقل أهل الحديث، فإذًا لا يُفيد العلم بأن اللغة أو بأن العربي قاله، ولو علمنا أن العربي قاله لم يكن علمنا بمراد العربي منه إلا دون علمنا بمراد الرسول والصحابة والتابعين من ألفاظهم، فإذا كان هذا دون الحديث في النقل والدلالة لم يكن حمل معاني القرآن عليه بأولى من حملها على معنى الحديث والآثار، بل تلك أولى من وجوه كثيرة، بل لا يجوز أن يقال هذا معنى الآية لمجرد إسناد الشعر والغريب، ودلالة ذلك، إذ هما لا يفيدان العلم به، فيكون تفسير القرآن بهذه الطريق قولًا على الله بلا علم".

الطالب: ....

الشيخ: نعم، ولذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في نقض المنطق ذكر، لكن لا أذكر لفظ كلامه، قال إن أذكى الناس أهل السنة والجماعة، أذكى الناس وأعقل الناس أهل السنة والجماعة.

الشُّبهة الخامسة:

قالوا: قد جاءت بعض الأحاديث التي فيها عدم قبول خبر الواحد، ومنها:

١- حديث ذي اليدين، لما سلّم النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في صلاة الظهر أو العصر من ركعتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لم أنسَ ولم تُقصَر»، فقال: بلى قد نسيت، الحديث، فقالوا: هذا النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم يقبل الخبر الواحد، فدل ذلك على أن خبر الواحد ليس بحجة.

وهذا يُرد عليه أنه: هذا الحديث الذي يستدلون به خبر واحد.

الطالب: ....

الشيخ: نعم، فقال ذو اليدين للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: بلى قد نسيت، فسأل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الصحابة، وكان فيهم أبو بكر وعمر، فقالوا: نعم، صليت يا رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ركعتين، فقام النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وكان قد أسند ظهره إلى المنبر وجاء بركعتين، وأتم الصلاة، فقالوا: هذا دليل على أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم يقبل خبر الواحد.

- **أول رد**: أن ذلك خبر واحد، فكيف تستدلون بخبر الواحد على رد خبر الواحد؟ هذا أولًا.

- **الأمر الثاني**: أن الحديث حجة عليهم؛ لأنه في الأحكام، لا في العقائد، وأنتم تقبلون مثل ذلك في الأحكام دون العقائد.
- **الأمر الثالث**: أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم يرد خبر ذي اليدين لأنه خبر آحاد، بل لأنه عارض ما غلب عنده من الظن، ولذلك النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «لم أنسَ ولم أقصر»، في هنا دلالة لا بد من وجودها، أو مقتضى لا بد من وجوده، لأن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نسي وقصر في الصلاة، ومع ذلك قال: «لم أنسَ ولم أقصر»، هل كذب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في ذلك؟ حاشاه وكلا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وإنما لم أنسَ ولم أقصر في ظني، هذا لا بد من وجوده، فعارض النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بينما غلب على ظنه وترجح في ظنه وما قاله ذو اليدين، والذي حمله على ذلك -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سكوت أبي بكر وعمر، لأنه لما سكت أبو بكر وعمر ترجح لدى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أنه لم ينسَ.

الطالب: ......

الشيخ: نعم، إن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ترجح أنه لم يقصر ولم ينس لوجود وزيريه -رضي الله عنهما-.

٢- **كذلك يستدلون بحديث الاستئذان في قصة عمر، وهذا الاستدلال مشهور عندهم، أن أبا موسى ذهب إلى عمر -ﷺ- فاستأذنه، فلم يُؤذَن له، فرجع، فقابله عمر بعد ذلك فقال له: لماذا لم تأتنا؟ فقال: قد جئتك واستأذنت ثلاثًا، وقد قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يُؤذَن له فليرجع»، فقال عمر: البينة وإلا أوجعتك، فذهب أبو موسى -ﷺ- يبحث في الصحابة عمن**

يقول إنه سمع هذا الحديث من رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فقام معه أبو سعيد الخدري -ﷺ- وكان أصغر القوم، فذهب وأخبر عمر، فهل لما أخبر أبو سعيد الخدري -ﷺ- عمر خرج الحديث عن كونه آحاد؟ ما خرج عن كونه آحاد، صحيح؟ فهذا كذلك لا يُستدل به.

٣- **حديث توريث الجدة، يستدلون كذلك به، لما شهد المغيرة أنه حضر النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يعطيها السدس، لما قال لها أبو بكر ... وهذا الحديث في إسناده كلام، ويُصححه بعض أهل العلم، فقال: "لا أجد لكِ شيئًا في كتاب الله"، فقام مُحَمَّد بن مسلمة لما شهد المغيرة -ﷺ- فشهد كذلك بمثل ما شهد به المغيرة، فأنفذه أبو بكر الصديق**، فالرد كذلك أن شهادة مُحَمَّد بن مسلمة لا تُخرج الحديث عن خبر الواحد.

الطالب: ......

الشيخ: نعم، ثم الثابت عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وصحبه قبول خبر الواحد العدل الثقة، كما في حديث الجساسة، وكما في حديث ابن عمر عن أبيه، وكذلك قبول التابعين الأخبار التي جاء بها الصحابة عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كما في حديث قتادة عن أنس عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«لا يزال يُلقَى فيها** -أي: في النار- **وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع فيها رب العالمين قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض»**، ففيها إثبات القدم لله -تبارك وتعالى-.

قال **أبو المظفر السمعاني** كما في كتابه "الانتصار" قال: "فإن قالوا: فقد كثرت الآثار في أيدي الناس، واختلطت عليهم، قلنا: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، أما العلماء بها فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير، فيُميزون زيوفها ويأخذون خيارها، ولئن دخل في غمار الرواة من وُسم بالغلط في الأحاديث فلا يرد ذلك على

جهابذة أصحاب الحديث ورُتُّوت العلماء"، الرُتُّوت يعني: رؤوس العلماء، "حتى إنهم عدوا أغاليط من غلط في الأسانيد والمتون، بل تراهم يعدون على كل واحد منهم كم في حديث غلط، وفي كل حرف حرف، وماذا صُحّف، فإذا لم يرج عليهم أغاليط الرواة في الأسانيد والمتون والحروف، فكيف يروج وضع الزنادقة وتوليدهم الأحاديث التي يرويها الناس حتى خفيت على أهلها؟ وما يقول هذا إلا جاهل ضال مبتدع كذاب، يريد أن يُهجّن -أي: يعيب- بهذه الدعوة الكاذبة صحاح أحاديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وآثاره الصادقة".

ثم قال -رحمه الله-: "فتدبر رحمك الله، أيُجعَل حكم من أفنى عمره في طلب آثار النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شرقًا وغربًا، وبرًا وبحرًا، وارتحل في الحديث الواحد فراسخ".

قلتُ: كما فعل جابر بن عبد الله -ﷺ- لما ارتحل للشام شهرًا يسمع حديث عبد الله بن أُنيس الذي سمعه من النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«يا آدم أخرج بعث النار»**، وكما رحل شعبة بن الحجاج -رحمه الله- أمير المؤمنين في الحديث، وقصته ذكرها ابن حبان في بداية كتاب "المجروحين"، لما خرج ذات يوم ووجد أبا الحارس الوراق يجلس عند بابه، ويُحدّث بحديث عن أبي إسحاق السبيعي، وهو من المدلسين، بإسناد إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول فيه النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«من توضأ فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله فُتحت له أبواب الجنة الثمانية»**، طبعًا الحديث ثابت من حديث عمر -ﷺ- لكنه ليس ثابتًا من رواية أبي إسحاق السبيعي، فنهره، بل ضربه شعبة بن حجاج -رحمه الله- وذكر قصته في التثبت من هذا الحديث، وكيف أنه خرج من البصرة إلى مكة، لا يريد الحج، يعني ليست في نيته الحج، وإنما خرج من أجل هذا الحديث، فلما وصل مكة سأل عن أحد الرواة، سأل مالكًا، فقال له: إنه لم يحج هذا العام، وكان مدنيًا، فذهب إلى المدينة،

فسأل عنه حتى وصل إليه، ثم عاد بعد ذلك إلى البصرة، كل ذلك في التثبت من حديث واحد عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولذلك كانوا يرتحلون الفراسخ في معرفة حديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

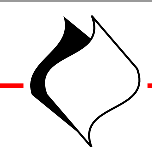
قال **السمعاني** رحمه الله: "ومنهم من اتهم أباه وأدناه في خبر يرويه عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إذا كان موضع تهمة" علي بن المديني سُئل عن أبيه فقال: سلوا غيري، فسُئل مرة أخرى قال: أبي ضعيف"، هذا دين، فما كان الواحد منهم يُحابي أحدًا في حديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

ثم قال -رحمه الله-: ثم ألف هؤلاء الكتب في معرفة المحدثين، وأسمائهم، وأنسابهم، وقدر أعمالهم، وذكر أعصارهم وشمائلهم وأخبارهم، وفصلوا بين الرديء والجيد، والصحيح والسقيم، حبًا لله ورسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وغيرة على الإسلام والسنة، ثم استعمل -يعني استعمل هؤلاء- آثار النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كلها، حتى فيما عدا العبادات، من أكله، وطعامه، وشرابه، ونومه، ويقظته، وقيامه، وقعوده، ودخوله، وخروجه، وجميع سنته -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وسيرته، حتى في خطواته وخطراته ولحظاته، ثم دعا هؤلاء -يعني أهل الحديث- الناس إلى ذلك، وحثوهم عليه، وندبوهم إلى استعماله، وحببوا الناس لذلك في سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بكل ما يملكون، حتى بذلوا في ذلك أموالهم ونفوسهم، هل يستوي هذا كمن أفنى عمره في اتباع أهوائه وآرائه وخواطره وهواجسه؟! ثم تراه بعد ذلك يرد ما هو أوضح من الصبح من سنن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأشهر من الشمس، برأي دخيل، واستحسان دميم، وظن فاسد، ونظر مشوب بالهوى، فأي الفريقين أحق أن يُنسَب إلى اتباع السنة واستعمال الأثر؟".

قال: "فإذا قضيت بين هذين بوافر لبك، وصحيح نظرك، وثاقب فهمك، فليكن شكرك لربك على حسب ما أراك من الحق، ووفقك للصواب، وألهمك من السداد".

قال ابن القيم معلقًا على هذا الكلام في مختصر الصواعق قال: "ومن المعلوم أن من هذا عنايته بسنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وسيرته وهديه، فإنها تفيد عنده من العلم الضروري والنظري ما لا تفيده عند المعرض عنها المشتغل بغيرها".

قلتُ: ولذلك أحاديث الآحاد عند علماء الحديث متواترة، لكن أي تواتر؟ التواتر الخاص، أجمعوا على قبولها والعمل بها، فهذا متواتر عندهم تواترًا خاصًا، والناس تبع لهم، لأنهم أهل الشأن، وأهل الاختصاص، فلا بد أن يقبل الناس قولهم في هذا الباب، وأما من أعرض عن أحاديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- واشتغل بغيرها بالفلسفات والأقيسة الباطلة فصارت هذه الفلسفات هي العلم لا غيره عندهم، يعني لما اشتغل أهل الحديث بحديث النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صار حديث النبي هو العلم، طب لما اشتغل المتكلمون بفلسفات اليونان؟ صارت هذه الفلسفات وهذه العقول الفاسدة هي العلم، ولذلك عرضوا على هذه الفلسفات كل ما جاء في كتاب الله وفي سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فالأحاديث الواردة في العقائد كما يقول ابن القيم: "تدور بين اليقين والظن الراجح عند أهلها المشتغلين بها، والناس تبع لهم في ذلك"، فأهل كل فن هم المتكلمون فيه، وقولهم هو الذي يُقبَل في هذا الفن، فإذا تكلم النحوي مثلًا في علم النحو فالناس تبع لهم في ذلك، بما في ذلك المحدثون، تبع للنحاة في هذا الباب، وإذا تكلم علماء الحديث المقتدون بالنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قولًا وعملًا بما جاء عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- المحققون لصحة هذه الأحاديث من عدمها إذا تكلموا في هذا الباب وبيّنوا أنه يفيد العلم أو يفيد العلم والعمل فالناس تبع لهم في ذلك، لكن ظهر هذا القول كما قلنا رد هذه الأحاديث عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ظهر



بسبب أن الذين ألفوا في أصول الفقه، وهذا الباب يُدرَس أكثر ما يُدرَس في أصول الفقه، هذا الباب -باب حديث الآحاد- أكثر ما يُدرَس في أصول الفقه، حتى مسألة الخلاف في حد التواتر، هل هم اثنى عشر زي كعدد الذين انصرفوا عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾[الجمعة:١١]، أو أربعين كالذين صلوا أول جمعة في المدينة، أم ثلاثمائة وأربعة عشر كعدد أهل ، أم سبعون كعدد من كانوا مع موسى عليه السلام.

هذه الأعداد لا تجدوها إلا في كتب أصول الفقه الموسعة، وما نص عليها إلا المتكلمون، فلما تأثروا بالمعتزلة والجهمية وانتشر ذلك عنهم، صار بين الناس كأنه هو الأصل، والأصل أن خبر الآحاد كما يُؤخذ به في العمل يُؤخذ به كذلك في الاعتقاد.

الطالب: .....

الشيخ: نعم، أحسنت يا شيخ، هذه الأحاديث التي دوّنت أخبار الآحاد، تواترت، الكتب التي دُونت في هذه الأحاديث تواترت بين الناس بعد تدوينها، وهذا كذلك مما يدل على تواترها التواتر الخاص، جزاكم الله خيرًا.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم، وجزاكم الله خيرًا.